



الخطّة الاستراتيجية لوزارة الصناعة والتجارة والتموين 2022-2020



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين



صاحب السمو الملكي الامير الحسين ابن عبدالله الثاني ولي العهد

الفصل الاول: نشأة وزارة الصناعة والتجارة والتموين وتطورها

- 4 1.1 نشأتها واهدافها وطبيعة اعمالها
- 7 1.2 الهيكل التنظيمي

الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي

- 8 2.1 اعداد وثيقة الخطة الاستراتيجية ومراجعتها
- 9 2.2 تحليل البيئة الداخلية والخارجية
- 12 2.3 محاور السياسات

الفصل الثالث: الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية

- 13 3.1 الرؤية
- 13 3.2 الرسالة
- 13 3.3 القيم الجوهرية

الفصل الرابع : الاهداف الوطنية والاستراتيجية

- 14 4.1 اولويات الحكومة والاهداف الوطنية
- 15 4.2 الاهداف الاستراتيجية
- 16 4.3 مصفوفة الاهداف الوطنية والاستراتيجية
- 17 4.4 مؤشرات الأداء والمستهدفات

المقدمة (نشأة وزارة الصناعة والتجارة والتموين وتطورها)

أنشئت أول وزارة مستقلة للصناعة والتجارة في عهد صاحب الجلالة المغفور له- بإذن الله- الملك طلال بن عبد الله طيب الله ثراه بتاريخ 30/1/1952 ، وقد عرفت الوزارة بمسميات مختلفة منذ إنشائها بـ(التجارة، الاقتصاد والتجارة، الاقتصاد والإنشاء والتعمير، الاقتصاد، التجارة والإنشاء والتعمير، الاقتصاد الوطني) واستقرت تسميتها على وزارة الصناعة والتجارة منذ عام 1975، وقد تخلل تلك الفترة تنوع في الصلاحيات والوظائف والهيكل التنظيمي، وانبثقت عنها عدّة وزارات ومؤسسات مستقلة، وفي العام 1998 ألغيت وزارة التموين لتنتقل مهامها إلى وزارة الصناعة والتجارة، ثم أعيد محور التموين كمحور رئيس لتصبح وزارة الصناعة والتجارة والتموين في العام 2013 نظرًا لعدم استقرار أسعار المواد الأساسية التي تضمن تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الأردني، وتعمل الوزارة بموجب قانون الصناعة والتجارة رقم (18) لسنة 1998 وتعديلاته ، ونظام التنظيم الإداري لوزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 29 لعام 2016 وتعديلاته .

وللوزارة مديريات في كافة محافظات المملكة بالإضافة الى (53) مركز لتوزيع الأعلاف، وتوظف قوة عاملة قوامها حوالي (1116) موظف وموظفة. وتعمل الوزارة على انجاز بعض من مهامها من خلال المؤسسات والتي يرأس مجالس ادارتها وزير الصناعة والتجارة والتموين مثل:-

- مؤسسة المواصفات والمقاييس: - يتمثل عملها في حماية صحة وسلامة الإنسان وحماية البيئة، وتعزيز الثقة بالخدمات والمنتجات المحلية والمستوردة المطروحة في الاسواق .
- المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية:- يتمثل عملها في تمكين الشركات والمشاريع الأردنية من التطور والنمو محليا، وترويج منتجاتها في الأسواق الدولية.
- دائرة مراقبة الشركات: -يتمثل عملها في تقديم خدمات التسجيل وتنفيذ أدوات رقابية فاعلة لضمان وتفعيل مبادئ الحوكمة للشركات وتوفير بيئة استثمارية آمنة ومتنامية للمشاركة في تطوير الاقتصاد الوطني.
- المؤسسة الاستهلاكية المدنية:- يتمثل عملها في إيجاد توازن واستقرار سعري وكمي بجودة عالية للمواد الغذائية والاستهلاكية.

ولما كان التميز احد اهم الاهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها فقد كانت الوزارة من الوزارات الرائدة في هذا المجال، حيث حصلت على ثلاث نجوم وهو اعلى تصنيف في جائزة الخدمة الحكومية المتميزة (وهي الوزارة الوحيدة المشاركة في هذه الجائزة) بالإضافة الى حصولها على جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء الحكومي والشفافية/المرحلة البرونزية، وقد تم اعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة من خلال تبني المفاهيم الاساسية للتميز وذلك على النحو التالي:

مفاهيم التميز	كيفية انعكاسها في عملية التخطيط الاستراتيجي
إضافة قيمة لصالح المتعاملين	وتم اعتماد مبدأ التشاركية من خلال ورشات العمل واللقاءات مع المعنيين (الشركاء الخارجيين، متلقي الخدمة، موظفي الوزارة)، حيث تم عمل تحليل للبيئة الداخلية والخارجية للوزارة بالإضافة الى تقارير التقييم للخطة الاستراتيجية السابقة بالإضافة الى تقارير الشكاوى والاقتراحات والوقوف على تقارير التقييم لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء الحكومي، وتم الاستناد للمبادرات الملكية السامية، بالإضافة الى خطة النهضة
بناء مستقبل مستدام	راعت الوزارة في الخطة الاستراتيجية جميع الاحتياجات والتوقعات المستقبلية لجميع المعنيين، بالإضافة الى تحديد حزمة من النتائج يتم تقييمها تسعى من خلالها الى تحسين الاداء المستقبلي بحيث يتم توفير منافع مستدامة لجميع المعنيين من خلال الاستخدام الامثل للموارد، وقد تم وضع مؤشرات لقياس اداء الخطة الاستراتيجية بالإضافة الى ربطها بخطة لإدارة المخاطر، بحيث يتم التأكد من فاعلية تطبيق الخطة الاستراتيجية من خلال تقارير دورية تبين نسب الانجاز.
تنمية القدرة المؤسسية	تقوم الوزارة ببناء وتطوير قدرتها المؤسسية من خلال الادارة الفاعلة لعمليات التغيير داخليا وخارجيا، حيث حرصت الوزارة على تحليل اتجاهات الاداء التشغيلي لمحاولة فهم القدرات والامكانيات الحالية، وتسعى الوزارة جاهدة لتنمية ثقافة مؤسسية لتعميق فاعلية التعاون المشترك وبناء روح الفريق، وضمان الاستغلال الامثل للموارد المالية والمادية والتقنية لدعم التطوير المؤسسي، كما حرصت الوزارة على العمل المشترك مع كافة الشركاء لتحقيق المنافع المتبادلة.
تسخير الابداع والابتكار	عملت على استحداث نظام محوسب للتخطيط الاستراتيجي يعد الاول على مستوى الوزارات، والذي يعنى برفد اصحاب القرار بكافة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة ضمن الفترات والكلف المناسبة

القيادة من خلال رؤيا والهام ونزاهة

ولضمان اعلى مستويات من الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة فقد تم ربط الاهداف بالمخصصات المالية ضمن منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية في الوزارة.

الادارة بمرونة وسرعة التكيف مع التغيير

وتعمل الوزارة جاهدة على التكيف بمرونة عالية مع الاحداث المحيطة سواء داخليا او خارجيا من خلال مراعاة تحليل البيئات في اعداد خطتها الاستراتيجية

النجاح من خلال مواهب وقدرات موظفي المؤسسة

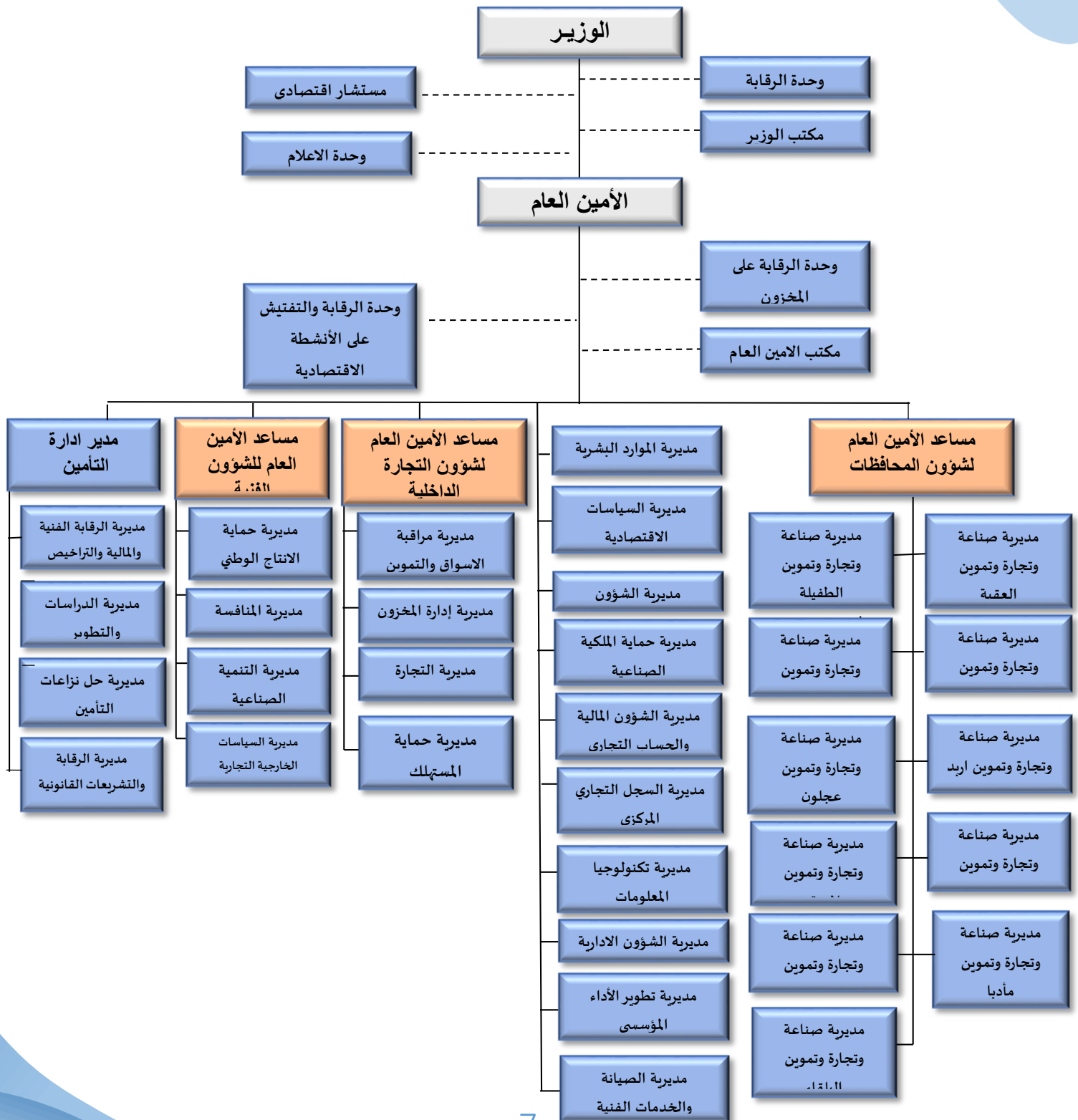
حرصت الوزارة على أخذ المبادرات والأفكار الإبداعية والخلاقة من مختلف المستويات الوظيفية للعمل على تنمية المواهب وتطويرها وبث روح التنافس بين الموظفين وعملت على الاستفادة منها من خلال اشراك كافة المستويات الوظيفية في عملية التخطيط الاستراتيجي.

استدامة النتائج الباهرة

راعت الوزارة في الخطة الاستراتيجية جميع الاحتياجات والتوقعات المستقبلية لجميع المعنيين، بالإضافة الى تحديد حزمة من النتائج يتم تقييمها تسعى من خلالها الى تحسين الاداء المستقبلي بحيث يتم توفير منافع مستدامة لجميع المعنيين من خلال الاستخدام الامثل للموارد ، وقد تم وضع مؤشرات لقياس اداء الخطة الاستراتيجية بالإضافة الى ربطها بخطة لإدارة المخاطر ، بحيث يتم التأكد من فاعلية تطبيق الخطة الاستراتيجية من خلال تقارير دورية تبين نسب الانجاز.

ولما كانت الوزارة تعي بالكامل المخاطر التي تحيط بها فقد قامت بالعمل على تطوير منهجية لإدارة المخاطر ، خلصت من خلالها الى مصفوفة لإدارة المخاطر تحوي (44) خطر ، وتعمل على تقييم اداء الاجراءات الرقابية للحفاظ على بيانات رقابية محددة ضمن البيئتين (A.B) والتي ترتبط مباشرة بالأهداف التشغيلية على مستوى الوحدات التنظيمية مما يمكنها من تحقيق اهدافها الاستراتيجية والوطنية بسهولة ، يتم متابعتها من خلال تقارير دورية من قبل الادارة العليا في الوزارة.

الهيكل التنظيمي



اعداد وثيقة الخطة ومراجعتها

قامت الوزارة باعداد خطتها الاستراتيجية للاعوام (2020-2022) اعتمادا على منهجية اعداد الخطة الاستراتيجية ،حيث تضمنت سلسلة من الاجراءات المنظمة التالية :

- تشكيل فريق اعداد الخطة الاستراتيجية برئاسة عطوفة الامين العام وعضوية مجموعة من المدراء .
- عقد اجتماعات بين اعضاء الفريق للتباحث في الاجراءات الواجب اتباعها في اعداد الخطة الاستراتيجية.
- تقييم رؤية ورسالة الوزارة ومراجعتها.
- عقد اجتماعات وجلسات عصف ذهني لتحليل البيئة الداخلية والخارجية.
- تحديد الاهداف الاستراتيجية للوزارة واعطاء اوزان لها من خلال الرجوع الى الاجندة الوطنية، البرنامج التنفيذي التنموي، اولويات عمل الحكومة خطة نهضة الأردن.
- وفي ضوء تشكيل مجلس استشاري للسياسات الاقتصادية برئاسة دولة رئيس الوزراء وعضوية أصحاب المعالي ومنهم وزير الصناعة والتجارة والتموين، وتوزع مهامه حسب الاختصاص على الوزارات لتطوير تصور متكامل لتعافي الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل يتضمن الاقتصاد الكلي والجزئي والسياسات القطاعية والمساندة في مختلف القضايا الاقتصادية في ظل جائحة كورونا التي يشهدها الاقتصاد العالمي والوطني، كما يقوم المجلس بالتحضير لما بعد الجائحة من خلال اقتراح السياسات والبرامج الاقتصادية التي من شأنها العمل على تجاوز الصعوبات والتداعيات الاقتصادية واستثمار الفرص، وتنفيذ التوصيات بكيفية التعامل مع آثار جائحة كورونا من خلال وضع الخطط ومؤشرات الأداء المتعلقة بهذا الخصوص، وستقوم الوزارة بعكس التوصيات التي ستصدر عن المجلس على خطط الوزارة.
- وضع مؤشرات اداء لقياس الاهداف الاستراتيجية.
- عرض المسودة على لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة.
- الاعتماد النهائي للخطة وتعميمها على الموظفين والشركاء.

تحليل البيئة الداخلية والخارجية

تم العمل على تحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة وذلك للتوصل الى استراتيجيات يمكن تطبيقها وتحقيقها من خلال تحديد اهداف يتم وضعها وذلك من خلال الخطوات التالية :-

✓ استخدام مصفوفة (SWOT) والقائم على تحليل البيئة الخارجية والبيئة الداخلية بحيث يتم البحث في التهديدات قبل الفرص ، ونقاط الضعف قبل القوة ، هذا بالإضافة الى تحليل البيئة الداخلية من خلال استخدام خمس محاور هي :-

- الموارد البشرية
- نظم ادارية
- الهيكل التنظيمي
- ادوات واساليب تقديم الخدمة
- الموارد المالية

✓ تم اعتماد تحليل (PESTL) للبيئة الخارجية وقد تم تحليل الفرص والتهديدات على اساس آنية ومستقبلية.
✓ بعد الوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات تم ايجاد نظام اولويات لهذه النقاط باستخدام نموذج ملخص العوامل الداخلية IFAS (Internal Factors Analysis Summery) ، بالإضافة الى استخدام نموذج ملخص العوامل الخارجية EFAS (External Factors Analysis Summery) .
✓ تم أخذ النتائج التي تم الحصول عليها من EFAS & IFAS ووضعها في مصفوفة وذلك للخروج باستراتيجيات معتمدة في الوزارة.

✓ تم أخذ الاستراتيجيات واستخدام مصفوفة الموقف الاستراتيجي (SPACE Analysis) Strategic Position and Action Evaluation وذلك للخروج بنوع الاستراتيجيات التي يجب ان يتم التركيز عليها.
✓ تم العمل على استخدام مصفوفة التخطيط الاستراتيجي الكمية (QSPM) Quantitative Strategic Planning Matrix وذلك للعمل على ترتيب الاستراتيجيات حسب الاهمية والاولوية.

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT ANALYSIS)

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود مؤسسية لعملية التخطيط الاستراتيجي . - التوجه لتطبيق الممارسات الفضلى وفق دليل الحوكمة - تطبيق منهجية الاتصال والتواصل مع الشركاء ومتلقي الخدمة - التكامل في تقديم الخدمة (خدمة المكان الواحد)، وإعلان زمن انجاز الخدمات في الوحدات التنظيمية لمتلقي الخدمة - دعم وتشجيع القيادة العليا في الوزارة للتطوير والتحديث وخدمة متلقي الخدمة. - تمثيل حقيقي للمشاركة بين القطاع العام والخاص عن طريق التشاور - تبني الوزارة مفاهيم الجودة من خلال حصول كافة مديريات الوزارة على شهادة الايزو ISO9001:2015 - تقييم الاداء من خلال مشروع النظام المحوسب لتقييم الأداء المرتبط بمؤشرات أداء واضحة - تطبيق (حق الحصول على المعلومة) - وجود بوابة الكترونية تتيح لمتلقي الخدمة انجاز معاملاتهم والربط الالكتروني مع بعض المؤسسات ذات العلاقة بعمل الوزارة لتسهيل تقديم الخدمة. - توفر نظام اغلاق الشكاوى والمقترحات المستمر ومتابعته - تفويض الصلاحيات ضمن دليل الصلاحيات لدى مديرية الموارد البشرية - توفر كفاءات وخبرات وفنية في معظم المجالات المتعلقة بالعمل بالإضافة لتحقيق مبدأ الموظف الشامل - وجود خطة مطبقة للإحلال الوظيفي - توفر موارد تكنولوجيا متطورة - تطبيق منهجية أفضل وحدة تنظيمية (الإلزامية) - تطبيق منهجية الموظف المتميز - المشاركة الدائمة في جائزة الخدمة الحكومية المتميزة - حصول الوزارة على المركز الاول الفئة البرونزية من جائزة الملك عبدالله الثاني للتنمية - تطور الربط الالكتروني مع الشركاء - المشاركة بجائزة الخدمة المتميزة للمحافظات	- نقص الكادر الوظيفي - هجرة الكفاءات من موظفي الوزارة. - عدم اكتمال النظام المحوسب لتقييم الأداء المرتبط بمؤشرات أداء واضحة - عدم ملائمة بيئة العمل في بعض مديريات المحافظات ومراكز الاعلاف - قلة رضى الموظفين عن المكافآت - عدم كفاية الموارد المالية لتلبية الاحتياجات التنموية في الوزارة

الفرص	التحديات
- الدخول في شراكات تجارية من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والدولية مع مختلف الدول لفتح اسواق تصديرية جديدة أمام المنتجات الاردنية. - الاستفادة من العلاقات الخارجية مع الجهات المانحة لتقديم الدعم المالي والفني - التوجه لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية - جديّة الحكومة الاردنية لإصلاح وتطوير القطاع العام - تعديل التشريعات القانونية الخاصة بعمل الوزارة (قانون الصناعة والتجارة، قانون الاستثمار، قانون حماية المستهلك، نظام تنظيم وادارة وزارة الصناعة والتجارة).	- الاضاع السياسية المضطربة في الدول المجاورة. - المنافسة الشديدة بين الدول والاقاليم المجاورة في جذب الاستثمارات - عدم قيام القطاع الخاص بدوره وضعف استغلاله الافضل للاتفاقيات - القرارات الحكومية بتخفيض الانفاق لعدم توفر المخصصات المالية في الموازنة العامة وذلك لوجود عجز فيها. - طول الفترة الزمنية اللازمة لإقرار التشريعات القانونية

● محاور السياسات

● السياسة الصناعية

1. تطوير المنتجات الصناعية الاردنية والابداع والابتكار
2. تشجيع الاستثمار
3. المواصفات والمقاييس
4. البيئة
5. التعليم والتدريب والتشغيل
6. تمكين المرأة
7. الطاقة والنقل
8. السياسات والتشريعات والاجراءات الحكومية

● السياسة التجارية

1. تنمية التجارة الخارجية وزيادة الصادرات
2. زيادة تنافسية قطاع الخدمات في النفاذ للأسواق الخارجية
3. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والأكاديمي

● السياسة التموينية

1. التجارة الداخلية
2. المخزون الاستراتيجي
3. حماية المستهلك
4. التنسيق والتعاون لتحقيق الامن الغذائي

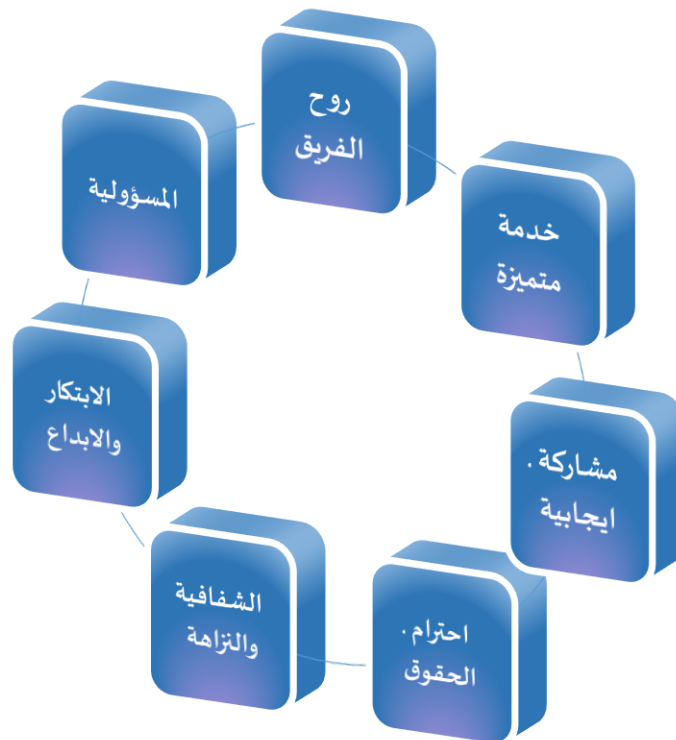
الرؤية

المساهمة في بناء وتعزيز اقتصاد وطني تنافسي وعالمي متنوع بالتشارك مع القطاع الخاص لرفع مستوى معيشة المواطن

الرسالة

تعزيز البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال لتكون أكثر تنافسية عن طريق تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية بما يضمن حماية حقوق كل من المستهلكين وقطاع الأعمال.

القيم الجوهرية



أولويات الحكومة والأهداف الوطنية

عملت الوزارة على مراجعة وصياغة أهدافها الوطنية بما يتواءم والمبادئ التوجيهية لأولويات عمل الحكومة للعامين 2019-2020 المستقاة من التوجيهات الملكية السامية والتي تتماشى مع رؤية الأردن 2025. حيث اندرج اختصاص عمل الوزارة ضمن محورين اثنين محور دولة القانون ومحور دولة الانتاج :

دولة القانون	دولة الانتاج
• مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة. • تعزيز نهج اللامركزية.	• النمو من خلال ريادة الاعمال والتجارة • ضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي. • النمو من خلال الاستثمار والهوض بقطاعات اقتصادية يتميز بها الأردن • رفع كفاءة القطاع العام والقضاء على الترهل الإداري.





مصفوفة الاهداف الوطنية والاستراتيجية

الهدف الوطني	الهدف الاستراتيجي
تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرا ومنفتحا على الأسواق العالمية تمكين الاقتصاد الوطني من استيعاب التدفق السنوي المتنامي للايدي العاملة الأردنية	تعزيز ودعم تنافسية القطاعات الصناعية والخدمية تنظيم قطاع التأمين وحماية حقوق المؤمن لهم تعزيز بيئة الاعمال
تعزيز الاداره الحكومية لتكون مستقرة ماليا وشفافة وخاضعة للمساءلة	رفع كفاءة الأداء المؤسسي والاستغلال الأمثل للموارد
	ترسيخ وتحفيز ثقافة التميز والابتكار
	تعزيز اللامركزية في تقديم الخدمات في المحافظات
تعزيز محور التموين في سياسات الامن الغذائي وحماية المستهلك وضمان جودة السلع وتوفرها في الأسواق بالأسعار المناسبة	تنظيم التجاره الدخليه ورفع كفاءة آليات الرقابة على الاسواق وحماية المستهلك

مؤشرات الأداء

المؤشرات الاستراتيجية والمستهدفات 2022-2020						
الرقم	الهدف الاستراتيجي	مؤشرات الاداء	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن تحقيق المؤشر	المستهدف		
				2022	2021	2020
1	تعزيز ودعم تنافسية القطاعات الصناعية والخدمية	توقيع اتفاقيات افضليات تجارية وتعاون اقتصادي	السياسات التجارية	3	3	3
		نسبة معالجة التحديات التي تواجه القطاع التجاري		%90	%85	%80
		نسبة معالجة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي	التنمية الصناعية	%90	%85	%80
		عدد الشركات في قطاع الخدمات التي تم تقديم الدعم لها لأجل التصدير	المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بالتنسيق مع مديرية السياسات الاقتصادية	20	20	20
		عدد الشركات الصناعية التي تم تقديم الدعم لها لأجل التصدير		20	20	20
		عدد اتفاقيات الروابط والتبسيط بين المصانع والشركات المحلية والاقليمية	التنمية الصناعية، السياسات التجارية	20	20	20
		عدد المشاريع المنزلية التي تم تقديم الدعم لها	المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية بالتنسيق	400	400	400

عدد الأفكار الابداعية التي تم تقديم الدعم لها	مع مديرية السياسات الاقتصادية	10	15	15
عدد الاستراتيجيات القطاعية (قطاع الصناعة)	التنمية الصناعية، السياسات الاقتصادية	3	3	3
نسبة طلبات الحماية وشكاوى تزايد المستوردات التي يتم دراستها/إنجازها	حماية الانتاج الوطني	%100	%100	%100
نسبة شكاوى المستهلك المعالجة	حماية المستهلك	%86	%87	%88
عدد الدراسات المتعلقة بالمنافسة	المنافسة	6	7	8
مدة كفاية المخزون من القمح	ادارة المخزون، التجارة	8	8	8
مدة كفاية المخزون من الشعير		6	6	6
زيادة السعة التخزينية للحبوب	الصيانة	150.000 طن مستودعات حبوب العقبة، 800 طن /يوم وحدة تشويل	150.000 طن (جرف الدراويش /الطفيلة)	150.000 طن (اللجون /الكرك)
عدد رخص الاستيراد عدد رخص التصدير عدد بطاقات المستورد	التجارة	300 500 4100	410 550 5000	450 600 6000
تطبيق نظام التصنيف القياسي ISIC	السجل التجاري	50%	90%	100%
الفترة الزمنية (المعدل) اللازمة لحل الشكاوى	مراقبة الأسواق لجنة الاقتراحات والشكاوى	2 14	2 14	2 14

تنظيم
التجارة
الداخلية
ورفع
كفاءة
اليات
الرقابة
على
الاسواق
وحماية
المستهلك

2

عدد الورش التوعوية والنشرات	حماية المستهلك	5	7	9
نسبة شكاوى الاسواق المعالجة	مراقبة الاسواق والتموين	%100	%100	%100
نسبة التزام السوق		%100	%100	%100
عدد المؤسسات الفردية المسجلة	السجل التجاري المركزي	25000	25500	26000
عدد الاسماء التجارية		8300	8400	8500
عدد العلامات التجارية	حماية الملكية الصناعية	5400	5500	5600
اعتماد التوقيع الالكتروني للمنشآت التجارية	السياسات الاقتصادية	%100	-	-
نسبة الرضا عن الخدمات الالكترونية	السجل التجاري المركزي، حماية الملكية الصناعية، تكنولوجيا المعلومات	%80	%80	%82
عدد عقود الاموال المنقولة سندا للدين	السجل التجاري	72	90	100
عدد الجهات المرجعية التنظيمية التي استخدمت نظام التفتيش المحوسب	وحدة الرقابة والتفتيش على الانشطة الاقتصادية	3	4	5
نسبة تنفيذ خطط انفاذ قانون التفتيش سنويا		8	11	12
نسبة الزيادة في الإقبال على الخدمات الإلكترونية	تكنولوجيا المعلومات، حماية الملكية الصناعية، السجل التجاري	%55	%65	%95
نسبة تنفيذ مشروع رحلة المستثمر	السياسات الاقتصادية	%50	%75	%100
إطلاق البوابة الالكترونية للتسجيل		%50	%75	%100
تبسيط الإجراءات القطاعية		%20	%50	%75

3

تعزيز بيئة الأعمال

4	رفع كفاءة الأداء المؤسسي والاستغلال الأمثل للموارد	تطوير الاداء المؤسسي	%83	%84	%85	نسبة رضا متلقي الخدمة
			%100	%100	%100	نسبة اغلاق الشكاوى الواردة عبر منصة بخدمتكم
			%85	%87	%90	نسبة رضا الشركاء
		تكنولوجيا المعلومات	%86	%100	%100	نسبة الخدمات الالكترونية المطلقة
			%100	%100	%100	نسبة الخدمات المؤتمتة الى عدد الخدمات الكلي
		الشؤون المالية	%96	%96.50	%97	نسبة رضا الموردين
			%90	%92	%93	نسبة الالتزام بالموازنة
		وحدة الرقابة الداخلية	%100	%100	%100	نسبة تسديد ملاحظات ديوان المحاسبة
		السجل التجاري حماية الملكية الصناعية	%100	%100	%100	نسبة دقة قرار المسجل
		الموارد البشرية	%2	%2	%2	زيادة نسبة رضا الموظفين
5	تعزيز اللامركزية في تقديم الخدمات في المحافظات	مديريات المحافظات	1000000	100000	100000	تخفيض استهلاك الكهرباء في كافة منشآت الوزارة
			90%	92%	94%	نسبة رضا متلقي الخدمة في المحافظات
			100%	100%	100%	نسبة اغلاق الشكاوى الواردة عبر منصة بخدمتكم الخاصة بالمحافظات
			4%	5%	7%	نسبة انخفاض المخالفات المحررة في المحافظات
			3	4	5	عدد الورش التوعوية والنشرات
			100%	100%	100%	نسبة شكاوى الاسواق المعالجة في المحافظات
			89%	91%	93%	نسبة التزام السوق
			17000	17975	18865	عدد المؤسسات الفردية المسجلة في المحافظات
			3622	3987	4257	عدد الاسماء التجارية في المحافظات

90%	90%	90%		نسبة الانفاق الرأسمالي في المحافظات		
10	10	10	تطوير الاداء المؤسسي	عدد الموظفين الحاصلين على جوائز التميز	ترسيخ وتحفيز ثقافة التميز والابتكار	6
%77.5	%77.2	%77	الموارد البشرية	نسبة تنفيذ الخطة التدريبية		
%8	%6	%4	تطوير الاداء المؤسسي	نسبة زيادة الموظفين المبادرين بالاقترحات الابتكارية		
%90	%90	%90		نسبة الاقتراحات المطبقة من الاقتراحات القابلة للتطبيق		
175	150	125	حماية الملكية الصناعية	عدد براءات الاختراعات المسجلة		
4	4	4	تطوير الاداء المؤسسي	عدد الجوائز التي تشارك فيها الوزارة		
%100	%88	%79	ادارة التأمين	نسبة التزام شركات التأمين بهامش الملاءة المالية	تنظيم قطاع التأمين وحماية حقوق المؤمن لهم	7